الامر الزائد اما ان يكون عارضا لها او معروضا لها او عارضا معها المعروض
واحد او معروضا معها لعارض واحد او لا يكون بينها علاقة العروض اصلا والاحتمال
الاول اقرب لان الظاهر ان الامر الزائد ههنا جماعة والاحتمال الثالث والرابع
والخامس بعيد اذ على هذه الاحتمالات يكون المركب في امر اجنبي والاحتمال السادس
والرابع مخدوش اذ لا يتصور حصول العارض قبل حصول المعروض ووجده العارض
ولتعدد المعروض وصرح بالاحتمال الاول واشار الى الاحتمالات الآخر وكانه
قال يكون عارضا لهما في صورة ومتبهما من اجتماعهما في صورة اخرى كما يدل
عليه قوله قدس سره فيكون المركب في على الوجود او قابله **قوله** فيكون الكل اه **اعلم**
ان عروض الشيء لنفسه على ضربين جايز ومستحيل فالجايز ان يكون بين الشيء ونفسه
تغاير اعتباري كما في الوجود المطلق والامكان العام والكلية المفهومية
فان العارض فيها حصة من المعروض والمستحيل ان لا يكون بينهما تغاير فاللازم
ههنا هو الضرب المستحيل لانه يلزم ان يكون جزء الوجود من حيث انه جزء عارضا
ومعروضا لنفسه ثم لا يخفى ان المقصود من هذا الدليل والدليل الذي ذكره بعده
نفي الاجزاء الخارجية ليحصل منه نفي الاجزاء الذهنية بناء على القول بان تلازم
التركيب الذهني للتركيب الخارجي اذ لا يلزم من اتصاف الشيء بامر اتصاف جزئه الذهني
فان الجسم مثلا متصف بالسواد ولا يتصف به قابض البصر الذي هو جزء ذهني له وهكذا
لا يستحيل عدم تقدم الجزء الذهني على الكل لاتحاده معه ذاتا ووجودا فتدبر
قوله فيلزم اجتماع النقيضين لوجه ان المقصود اتصاف الوجود المطلق والرد
انما هو من اتصاف جزئه بالوجود المطلق واتصاف جزئه بالعدم المطلق

[illegible]

فالوجود

فالوجود المطلق لكونه موجودا وهيئا لصدق عليه الموجود المطلق وعلى تقدير ان
يكون جزئه معدوما مطلقا لصدق عليه المعدوم المطلق ضرورة ان الجزء اذا كان
معدوما مطلقا كان الكل معدوما مطلقا **قوله** فليس الجزء اه **فان قلت** ان اريد
بالمعية والبعدية والقبلية ما هو بالزمان فالجزء لا يجب ان يتقدم على الكل اصلا
وان اريد ما هو بالذات فالجزء ليس مقدما على الكل بحسب الوجود بل بحسب الذات
والا لكان مركب من جزئين مركبا من اربعة اجزاء **قلت** الجزء مقدم على الكل بالذات
بحسب وجوده ضرورة ان الجزء من حيث هو جزء لا يكون معدوما لكن لا بان يكون
الوجود قيدا للجزء بل بان يكون شرطا للجزئية **قوله** فالوجود محض اه اي فيلزم
حصول الشيء من اللاشيء المحض فان الكلام في الاتصاف بالوجود المطلق والعدم
المطلق كما مر فلا تغفل **قوله** ولا اعرف من الوجود المراد باعرفية الوجود
اعرفيته بالكنه لا بالوجه والا لكان هذا الكلام مناقضا لنفسه فان الوجه اعرف
من ذي الوجه ولا يخفى انه لو ثبت اعرفية الوجود مما عداه لكان سائر المقدمات
المذكورة في اثبات بديهيته لغوا والحق ان ما ذكر في ابطال الرسم مقدمات خطابية
قوله فان وجود كل شيء اه قد سبق منا اشارة الى ان مقصود المستدل في الشق
الاول من الدليل الاول على بطلان تحديد الوجود انه لو كان جزء من الوجود
نفس مفهومه وعين ماهيته لزم مساواة الجزء للكل في المفهوم والماهية ولا شك في
اللزوم فان المفهوم من عينية مفهوم الوجود لجزئه لا صدقه عليه وكذا في بطلان
اللازم فان بطلانه في نفي الجزء بعينه واستحالة مساواته مع الكل في المفهوم والماهية
ظاهر فلا يمكن الجواب الا على القول بتعدد مفهوم الوجود فانه اذا قيل لوجود

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)